الثروة الحيوانية في الإقليم المصري

للدكتور عبد الرزاق صدقي

ترجمة آثار قدماء المصريين إلى أكثر من ٥٠٠٠ سنة مضت — ويوم أن بنيت هذه الآثار والمعابد كان الحيوان الزراعي في الإقليم المصري قد أصبح عنصراً من أهم عناصر الثروة فيها وعاملا له مكانته في التقدم — الزراعي حينئذ — وتدل الآثار التي خلفها أولئك الأماجد أن المصري القديم قد وصل في فن تربية الحيوان وترويضه والعناية به إلى درجة يصعب جداً تصورها .

وهذا الاهتمام الكبير بتربية الحيوان كان طبعياً — فقد لمس المصري القديم مبلغ الارتباط الشديد بين الاستغلال الزراعي وتربية الحيوان وأدرك أن أحدهما لا يكمل دون الآخر .

ولا يسعنا الآن إلا أن نأسف ونحن نقرر أن هذه الحقيقة — على نشاطها — تغيب عن أذهان الكثيرين اليوم — وليس من شك أن الحالة السيئة التي وصل إليها الحيوان الزراعي اليوم سببها الأول عدم العناية به وانصراف المزارعين الكلي إلى المحاصيل النباتية .

ولكن مما يبعث التفاؤل أن نجد أن هذه الحالة آخذة في التحول وأن القوم في الإقليم المصري قد أخذوا يدركون مدى ما تحمله الثروة الحيوانية في طواياها من احتمالات التقدم والفلاح وذلك نتيجة اهتمام الرأي العام الحديث بالمسائل الخاصة بتقوية النظام الاقتصادي وزيادة الإنتاج الأهلي وتحسين مستوى المعيشة . وقد أصبح من الجلي أن بلادنا المشرفة على عهد جديد يبشر بالخير ويفيض باحتمالات النجاح نرى أن سبيلها إلى تحقيق هذه الأهداف هو العمل الجدي على تعزيز موارد الثروة وتنميتها وسد نواحي النقص فيها ونؤمن أن لا معنى لنهضة لا تحمل معها

■ الدكتور عبد الرزاق صدقي : وزير الزراعة السابق ومدير المكتب الاقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأوسط .

أكبر مقدار ممكن من نواحى العمل المنتج لأكبر جزء من المجتمع ولا جدوى من تقدم لا يحقق أحسن مستوى من الصحة والرفاهية .

ومن هنا كانت الحاجة الملحة للاهتمام بتربية الحيوان باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج الزراعى من ناحية وعامل من أهم عوامل رفع مستوى المعيشة وتحسين الاستهلاك الغذائى من ناحية أخرى .

ورغم ما وصلت إليه تربية الحيوان فى الإقليم المصرى من حالة سيئة إلا أن الثروة الحيوانية بها تمثل جزءاً كبيراً من رأس المال الأهلى خصوصاً إذا تذكرنا أن كثيراً ما تتخذ الثروات الصغيرة المدخرة عند الفلاح شكل بقرة أو جاموسة أو رأس من الغنم . وليس أقرب لتوضيح أهمية هذه الثروة الحيوانية فى الإقليم المصرى من مقارنتها بفرع آخر من فروع النشاط الاقتصادى وذلك كالمال المستثمر فى الصناعة والتجارة والنقل فى شكل شركات مساهمة . ففى سنة ١٩٣٧ بلغ مجموع تلك الأموال ما يقرب من ٦٠ مليون جنيه بينما كانت الثروة الحيوانية لا تقدر بأقل من ٤٠ مليون جنيه .

والجدول الآتى يبين تركيب الثروة الحيوانية فى الإقليم المصرى سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٥ ، وفى الدانمارك سنة ١٩٣٦ على سبيل المقارنة : —

النوع	الإقليم المصرى		الدانمارك
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٤٥	سنة ١٩٣٦
أبقار	٩٨٣٢١٩	١٢٦٥١٨٥	٣١١٦٠٠٠
الحلاب منها	٦١٢٤٠٧	٧٤٣٥١٥	١٦١٥٠٠٠
جاموس	٩٥٦٠٣٦	١٠٦٤١١٨	—
الحلاب منها	٨٧٠٦٣٩	٩٠٢٥٩٧	—
بغال وخيول وحمير	١١٩٥٨٠٩	٩٠٠٨٨٢	٥٣٦٠٠٠
أغنام وماعز وخنازير . . .	٣٢٦٦٣٥٣	٢١٥٧٠٣٤	٣٦٨٢٠٠٠

ويوجد بالإقليم المصرى الآن من الحيوان الحلاب أكثر من مليون وستمائة ألف رأس منها تسعمائة ألف جاموسة والباقى سبعمائة وأربعين ألفاً من البقر إلى جانب ربع مليون ثور عمل وحوالى مليونى رأس من الضأن والماعز والخنازير .

وكان إنتاج هذه الثروة الحيوانية من لبن ونتاج وسماد وشغل عام ١٩٤٤ حوالى ٥٤ مليون جنيه . ولكن هذا الدخل الكبير لا يكاد يحس به إلا القليلون والسبب فى ذلك أن منتجات الحيوان فى الإقليم المصرى تستهلك محلياً وتتسرب قيمتها فى ثروة البلاد فى غضون السنة دون أن تبرز وحدها واضحة كما هو الحال فى محصول القطن الذى يباع فى الخارج وفى فترة واحدة من السنة فيبدو إيراده واضحاً ملموساً .

ومع ذلك فإن هذه الثروة الطائلة على حالة من التدهور والانحطاط بشكل كبير ، وذلك نتيجة إهمالها إهمالا تاماً . وكان ذلك لأسباب عديدة منها أوبئة الحيوان كالطاعون البقرى وغيره التى كانت منتشرة فى الإقليم المصرى انتشاراً مخيفاً وكان يذهب ضحيتها عدد كبير جداً من الحيوان مما أدى إلى اضطراب عمليات التربية وإضعاف الرغبة وتوهين العزيمة فى نفوس المربين . وقد كان لإنصراف ذهن المزارعين إلى محصول القطن كوسيلة للحصول على نقود وإلى محاصيل الحبوب للحصول على غذائهم ، سبب آخر لترك تربية الحيوان مهملة مع عدم ضرورة تعارض هذين الفرعين من الإنتاج .

وقد كانت نتيجة هذا الإهمال أن انحط مستوى الإنتاج فى هذه الحيوانات إلى شكل كبير فمثلا عدد حيوانات اللبن فى كل من الإقليم المصرى والدانمارك متماثل إلا أن إنتاج اللبن فى الدانمارك يساوى أكثر من خمسة ملايين طن سنوياً بينما يبلغ إنتاج الإقليم المصرى بين المليون وثلاثة أرباع المليون طن سنوياً أى أن الدانمارك بنفس عدد الحيوانات تنتج من اللبن ما يعادل ستة أضعاف الإنتاج المصرى ، وكذلك فى الدواجن نجد أن ١٢ مليون دجاجة تنتج ٢٠٣٧ مليون بيضة أى بمعدل ١٧٠ بيضة للدجاجة فى السنة بينما تنتج الدجاجة المصرية ٥٠ بيضة فضلا عن الفرق بين البيض المصرى والدانماركى فى الوزن وكذلك بصرف النظر أيضاً عن الفرق بين الدجاجتين فى الحجم ونوع اللحم .

من هذا يتضح مدى أهمية الثروة الحيوانية بالنسبة للاقتصاد القومى لو أمكننا أن نصل فى مستوى الإنتاج إلى هذه الأرقام ، مع العلم بأن الإقليم المصرى يمتاز على الدانمارك فى خصوبة الأرض ووفرة غذاء الماشية .

ولعل ضعف الكفاءة الإنتاجية فى الحيوانات المصرية هى التى تحول دون الاهتمام بتربية الحيوان كمشروع تجارى ، وبالتالى إلى بطء نمو الثروة الحيوانية التى لم تكد تزداد منذ ١٥ عاما فهى فى سنة ١٩٢٩ كانت تساوى ٢ مليون ونصف وحدة حيوانية (الوحدة الحيوانية تساوى بالتقريب بقرة واحدة أو جاموسة أو حصاناً واحداً أو جملا واحداً أو بغلا واحداً أو حمارين أو عشرة أغنام أو عشرين من الماعز أو عشرة خنازير) فأصبحت فى سنة ١٩٤٥ ثلاثة ملايين ومائة ألف وحدة فقط أى بزيادة سنوية تقدر بـ ١ ٪ .

وإذا قارنا تركيب الثروة الحيوانية فى الإقليم المصرى بمثيلتها فى الدانمارك لوجدنا أن ٧٥ ٪ من مجموع الوحدات فى كل من البلدين عبارة عن حيوانات لبن . وقد يبدو أن نسبة حيوان اللبن فى كل من البلدين متساوية ولكن الحقيقة أن الرقم الخاص بالإقليم المصرى به نسبة كبيرة من البقر التى تربى للعمل ولوجدنا أن نسبة حيوانات النقل والركوب عالية جداً فى الإقليم المصرى فهى تصل إلى ٢٠ ٪ من مجموع الوحدات الحيوانية بينما أنها فى الدانمارك لا تزيد عن ١٣ ٪ ولعل هذا يرجع إلى رداءة الطرق وجمود الوسائل الزراعية ، ويجب العمل على تقليل هذه النسبة لإفساح مجال أوسع لتربية الحيوانات للبن واللحم .

ومن هذا الاستعراض السريع يتبين مدى أهمية الثروة الحيوانية فى البلد فهى لا تقل من حيث الكمية عما تملكه الدانمارك التى استطاعت بفضل حيواناتها أن تكون لنفسها مركزاً له شأن فى الحياة الاقتصادية فى أوربا .

وقد يكون فى هذه المقارنات الرقمية ما يكفى لتوضيح أهمية الثروة الحيوانية بالنسبة لنواحى النشاط الاقتصادى ولكن فى الحقيقة يجب ترجيح الثروة الحيوانية بما تمتاز به من إمداد الشعب بعناصر غذائية أساسية لازمة لتكوينه السليم جسمانيا وعقليا . فالجسم فى نموه الطبيعى يحتاج إلى البروتين الغنى بالأحماض الأمينية كما فى اللحم واللبن والبيض . فالغذاء يجب أن يكون كافياً فى كميته متوازناً فى مكوناته محتوياً على الفيتامينات اللازمة . وبغير ذلك لا ينمو الجسم نموه الطبيعى ويصبح معرضاً لفتك ميكروبات الأمراض كما يتأثر العقل وتنحط قواه .

والإقليم المصرى كما تعلمون يعانى انحطاطاً شديداً فى مستوى التغذية ولم تكن الأوبئة التى ترددت عليه فى السنين الأخيرة إلا تجربة شديدة قاسية امتحنت فيها مدى مقاومة المصرى للأمراض وقد كانت هذه التجربة ناقوس الخطر الذى نبه الأذهان فى عنف وشدة إلى هذه الناحية السوداء من حياتنا الإقتصادية والإجتماعية .

وقد سبق قبل هذا أن بين وفد مصر فى مؤتمر التغذية (هوت سبرنجز) سنة ١٩٤٣ أن المصرى وإن استطاع أن يحصل على الحد الأدنى اللازم من السعرات إلا أن غذاءه به نقص شديد فى البروتينات الحيوانية فهو فى حين يحصل على ٧٧,٦ ٪ من مجموع السعرات من الحبوب نجده لا يحصل من البروتينات الحيوانية إلا على ١ ٪ فقط .

وكنت أحب أن أقارن هنا بين قائمة الغذاء الواردة فى التقرير المشار إليه والتى تمثل متوسط الاستهلاك الغذائى السنوى لكل شخص فى الإقليم المصرى وبين قائمة الغذاء التى اقترحها المؤتمر والتى سماها المشروع رقم « ١ » ولكنى آثرت أن أجرى المقارنة هنا مع الدانمارك باعتبار أنها مثال حى مأخوذ من الواقع مع العلم بأن مستوى الغذاء فى الدانمارك هو دون مستوى مشروع رقم « ١ » الأمثل. وهذه المقارنة موجودة فى الجدول الآتى : —

متوسط الاستهلاك الغذائى السنوى لكل شخص فى الإقليم المصرى والدانمارك

	حبوب	لحم وسمك	دهن وزيوت	لبن	بيض	نباتات درنية	خضار وفاكهة	سكر
	بالكيلو	بالكيلو	بالكيلو	بالكيلو	بالعدد	بالكيلو	بالكيلو	بالكيلو
الإقليم المصرى	١٩١	٩	٣	٧٣	٤٤	٤,٦	١٥	١١
الدانمارك	١١٢,٤	٦٠,٤	٢٠,٥	١٠٥,٥	٢٢٧	٩٢,٦	١١٣,٢	١١,٥
الإقليم المصرى إلى الدانمارك	٪١٧٠	٪١٥	٪١٤	٪٧٠	٪١٩	٪٥	٪١	٪٩٥

وأول ما يلفت النظر فى هذا الجدول هو أنه بينما تساوى المصرى والدانماركى فى مجموع بندى الحبوب والنباتات الدرنية ، إذ أن المصرى يستهلك من هذين البندين ما مقداره ١٩٥,٦ كيلو جرام والدانماركى ٢٠٥ كيلو جرامات ، نجد أن بينهما فرقا كبيراً فى استهلاك اللحوم واللبن والبيض وكذلك فى الخضار والفاكهة فاستهلاك المصرى من اللحم يساوى ١٥ ٪ من استهلاك الدانماركى ، وكذلك فى البيض واللبن لا تزيد هذه النسبة على ١٩ ٪ و ٧٠ ٪ على الترتيب .

ولم يكن هذا من المصرى رهداً ولكنه النقص الأول فى نظامنا الإقتصادى الإنتاجى . هذا النقص الذى ظهر أثره واضحاً فى أمراض سوء التغذية وفى كثرة الوفيات وضعف الكفاية الإنتاجية ولم تسلم منه النواحى الخلقية .

وثمة ظاهرة أخرى لها علاقة وثيقة بموضوع هذا البحث وهو الضغط المتزايد من السكان على الأرض الزراعية فلقد أجمع الرأى على أن السكان فى الإقليم المصرى قد بلغوا عدداً يزيد كثيراً على النسبة التى تزيد بها هذه المواد حتى الآن ، ففى بداية هذا القرن كان تعداد المصريين يبلغ عشرة ملايين وهم الآن أصبحوا يقربون من ١٨ مليونا بينما أن هذه الزيادة فى الأراضى الزراعية قد وصلت إلى حدها الأقصى فى سنة ١٩٠٧ بعد بناء خزان أسوان فى سنة ١٩٠٢ وبعد هذا كانت تتراوح بين هبوط وارتفاع حسب الأحوال الإقتصادية . أما عن مساحة الحاصلات فان زيادتها كانت سريعة ومستمرة منذ بداية هذا القرن حتى وصلت إلى الحد الأقصى سنة ١٩٣٢ وبعدها ظلت تتأرجح هى الأخرى بين النقصان والعود إلى مستواها الأول حسب الأحوال الاقتصادية ويستفاد من هذا أنه بينما الزيادة فى السكان مستمرة مطردة نجد أن مساحة الأرض الزراعية قد ثبتت على ما هى عليه منذ ٤٠ سنة وأن مساحة الحاصلات قد ثبتت أيضا منذ ٣٠ سنة . وقد نشأ عن هذا أن كان نصيب الفرد من كليهما فى تناقص مستمر .

انتقل بعد هذا إلى النقطة التالية من هذا البحث وهى الكفاية الإنتاجية فى الزراعة ، ونحن هنا نجد أنفسنا بين مجموعة من الظواهر المتناقضة . فرغم ما هو معروف عن الفلاح المصرى من خبرة زراعية أصيلة أقربها كل من أتصل به ، معززة بروح من الكد والنشاط والصبر والمثابرة، نجد أننا إذا أقنا كفايته الإنتاجية بمقدار ما ينتجه من المنتجات الغذائية لوجدنا أن إنتاجه ضئيل بالنسبة لإنتاج

الفلاح فى بلاد أخرى ، ونحن نجد أن ما يقرب من ٥١ ٪ من مجموع السكان المشتغلين يعملون فى الزراعة ، وهذه نسبة عالية جداً ، والسبب فيها هو زيادة عدد الفلاحين وتراكمهم على الأرض دون وجود أبواب جديدة للإنتاج والرزق فبين سنتى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ زاد عدد من يشتغلون فى الزراعة بما يقرب من مليون ونصف شخص . وقد نمت هذه الزيادة دون زيادة معادلة فى الإنتاج الزراعى ، وقد أدى هذا إلى انخفاض القيمة الحدية لعمل الفلاح مما نشأ عنه إنحطاط شديد فى الأجور الزراعية . كما نجد من ناحية أخرى أن العامل الزراعى يظل معطلا ما يقرب من ثلثى العام فى المتوسط وذلك فى فترات ما بين المحاصيل التى يضطر فيها الفلاح إلى البطالة إضطراراً وليس من ريب فى أنه سيرحب أشد الترحيب بأن يجد عملا يملأ وقته ويدر عليه الرزق فى مثل هذه الفترات .

هذا من ناحية إنتاج العمل الزراعى ، أما من ناحية إنتاج الفدان من الأرض فإن الإقليم المصرى فى مقدمة أمم العالم فى معظم المحاصيل ولكن إذا أدخلنا عامل نفقات الإنتاج فى إعتبارنا وخصوصا السماد الصناعى لتقهقر الإقليم المصرى كثيراً وليس أدل على هذا من أن الإقليم المصرى لا يستطيع مطلقا مزاحمة البلاد المنتجة للقمح حتى فى السوق المحلية نفسها رغم أن إنتاج الفدان فى الإقليم المصرى لا يكاد يفوته إلا عدد ضئيل من البلادفى العالم ، وهذه البلاد مع هذا ليست هى التى تنافسنا فى أسواقنا .

وهناك خطر شديد يكاد يحيق بنا وهو فقد التربة المصرية لخصوبتها المعروفة عنها منذ أجيال بسبب انهاك الأرض فى زراعة القطن والقمح ولم تستطع الأسمدة الكيماوية — رغم كثرة ما يشترى منها سنويا (٣ مليون جنيه) تعويض هذا النقص إذ تظل الأرض محرومة من الأسمدة العضوية التى يتركها الحيوان على التربة فيجدد خصبها .

وثمة أمر آخر فقد ترددت الشكوى أخيراً من اعتماد الإقتصاد المصرى على محصول واحد هو القطن خصوصاً أن القطن معرض لتقلبات عنيفة فى المحصول والأسعار ، وهذا فيه خطر دائم على كياننا الإقتصادى وكثيراً ما نادى المصلحون بضرورة تنويع الإنتاج المصرى ، وليس أقرب إلى متناول الأيدى وأنسب إلى الظروف والبيئة المصرية فى العناية بثروتنا الحيوانية .

والآن ما الذى يوجه إلينا هذا العرض السريع لبعض نواحى الإقتصاد المصرى؟ لقد وجدنا إختلالا كبيراً فى التغذية ، فهناك زيادة كبيرة جداً فى استهلاك الحبوب يقابلها نقص خطير فى استهلاك البروتين الحيوانى . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى وجدنا تطبيقا حرفيا لنظرية مالتس : زيادة كبيرة فى عدد السكان لا تصحبها زيادة مناسبة فى المواد الإنتاجية ولو زيادة فى غلة الفدان لكانت النتيجة الحتمية هى المجاعة القاسية .

وهنا تبدو العلاقة التى تربط نواحى هذا البحث بموضوعنا .

فلتحقيق تحسين جوهرى فى مستوى التغذية يجب أن يزيد الإنتاج الحيوانى من لحم ولبن وبيض إلى إضعاف ما هو عليه الآن بنسب تتراوح بين ٣٠٠ ٪ لبن و ٤٥٠ ٪ لحم و ٦٠٠ ٪ بيض وذلك للوصول بمستوى التغذية إلى مشروع رقم « ١ » فى مؤتمر هوت سبرنجز .

ولزيادة الإنتاج والدخل الأهلى وخلق موارد جديدة للرزق يجب تدعيم نظام الإنتاج المصرى بتربية الحيوان والعناية بالثروة الحيوانية ووضع استغلالها على أسس علمية صحيحة وعلى نطاق واسع فضلا عما ستخلقه تربية الحيوان واستغلاله من ثروات جديدة فإنها ستتيح للصناعة المصرية مواد أولية جديدة تستطيع أن تتخذ منها أساساً ثابتاً لنهضة قوية الدعائم فضلا عن صناعة إعداد اللبن الحليب والجاف بأنواعه والجبن والزبد والقشدة والكازين واللكتوز ، فستقوم حتما صناعات تمد المعامل السابقة بالآلات والأدوات اللازمة لها . وذلك كما هو فى الدانمارك التى كانت العناية بتربية الحيوان فيها سبباً مباشراً لنشوء صناعات جديدة لإنتاج معدات وآلات معامل الألبان . وكذلك صناعات المستحضرات الطبية الخاصة بالحيوان وكذلك إعداد مواد العلف .

وأخيراً وليس آخراً — ستتاح للتربة المصرية أن تستعيد بعض خصوبتها نتيجة لتوفر السماد العضوى السائل والجاف ونتيجة للتوسع فى زراعة العلف الأخضر للماشية .

كما أن تحول عدد كبير من الفائض من الأيدى العاملة الزراعية إلى هذه الميادين الجديدة الزراعية والصناعية سيؤدى إلى رفع الكفاية الإنتاجية الجديدة

وتحسين حقيقى فى مستوى الأجور الزراعية والصناعية ، كما أن تربية الحيوان والدواجن ستتيح للعامل المصرى الزراعى أن يشغل نفسه بمهنة تدر عليه الربح خصوصاً فى فترة ما بين المحاصيل .

إذن فحاجتنا إلى العناية بالثروة الحيوانية تصدر عن أسباب متعلقة أشد التعلق بكياننا الإقتصادى، ولكن ماهى المقدرات العملية لنجاح تربية الحيوان على الأسس الحديثة فى الاقليم المصرى إننا هنا لا نسير فى طريق مفروش بالزهور فأمامنا كثير من الصعوبات التى تتطلب منا دراية وصبراً ومثابرة .

وهناك كثير من الاعتراضات التى تقول باستحالة نجاح تربية الحيوان فى الاقليم المصرى وأولها هو أن الاقليم المصرى لا يملك العنصر الأساسى لنجاح تربية الحيوان فيه وهو الحيوان الصالح فأبقارنا عجاف وجموسها غير حلاب وأغنامها هزال لا تنتج الصوف الجيد أما دجاجها فصغير الحجم قليل البيض .

كما قيل أن ضيق السوق المصرية وهبوط مستوى المعيشة وضعف القوى الشرائية تحول دون الإقدام على الصرف على مشاريع لن يكون مصيرها إلا كساد بضاعتها والخسران فى النهاية وقيل أيضاً أن الإقليم المصرى ينقصه الكفاءة الفنية والمهارة فى هذه الفنون الحديثة المتقدمة .

وأن هذه الاعتراضات الثلاثة تتصدر اعتراضات أخرى فرعية كارتفاع القيمة الإيجارية الأرض بالنسبة للإنتاج الحيوانى ، والمنافسة الخارجية فى بعض المنتجات اللبنية والحيوانية .

وأنه وإن كان فى هذه الاعتراضات شىء كبير من الصحة والواقع ، إلا أنها ليست كافية مطلقا لأن يصدر عنها حكم يقطع باستحالة نجاح تربية الحيوان فى الاقليم المصرى، وقبل أن أناقش هذه الاعتراضات وأحدد مابها من صحة أحب أن أنتقل مرة أخرى إلى الدانمارك حيث نقدم استعراضاً بسيطاً لثروتها الحيوانية وتطورها .

ففى الربع الأخير من القرن الماضى كان الاقتصاد الدانمركى يقوم على إنتاج القمح وبيع الفائض منه للبلاد المجاورة . ثم حدث فى ذلك الوقت أن غمرت الأسواق بالقمح الوارد من الأرجنتين وكندا وأمريكا بعد أن توسعت هذه البلاد

فى زراعة براريها واستخدام الآلات الزراعية ومن ثم فقد واجهت الدانمرك منافسة قاتلة فى محصولها الأساسى . ولكن هذا لم يجعلها تستسلم أو تتخذ من الحواجز الجمركية وسائل تختفى وراءها لحماية مزارعى القمح بها (كما نفعل نحن) ولكنها واجهت الموقف برشد وشجاعة وفهم واستفادت من رخص القمح بأن نقلت إنتاجها إلى تربية الحيوان وأصبحت هى الأخرى تستورد الحبوب غذاء لسكانها وحيواناتها وأصبحت من أول البلاد الأوربية فى إنتاج اللبن وباقى منتجات الحيوان . واستطاعت بفضل مقدرتها على التكيف حسب الظروف، أن تنتزع من بين الكارثة التى كادت تحيق بها نصراً عظيما — وموضوع العبرة هنا هو أن الماشية الدانيماركية — قبل هذا الانقلاب الأخير — لم تكن ممتازة لا من حيث الإنتاج ولا من حيث نوع المنتجات — فقد كان متوسط إدرار البقرة فى الدانيمارك فى ذلك الحين — أى حوالى سنة ١٨٦٥ — ٢٢٠٠ رطل بنسبة دهن ٣ ٪ وهذا فضلا عن أن الدانيمارك ليس فيها مراعى كافية كما هى الحال فى هولندا مثلا ولكنها تعتمد فى تغذية ماشيتها على زراعة العلف وذلك من أرض معروف عنها أنها لا تمتاز بأية خصوبة خاصة فإذا علمنا أن هذه البلاد تحصل على ٢٥ أو ٣٠ ٪ من غذاء الماشية بطريق الاستيراد وإذا قارنا كل هذا بفلاح كان فى أشد حالات التدهور المادى والثقافى وليس عنده خبرة سابقة بتربية الحيوان على الأسس الصحيحة لأدركنا مدى الصعوبات والعراقيل التى واجهتها وهى تنفذ رغبتها هذه .

أما فى الإقليم الجنوبى فالظروف للنهوض بالثروة الحيوانية مواتية إذ تتوفر الأعلاف على مدار السنة لتوفر مياه النيل طول العام ولخصوبة التربة . ثم أن تنوع المحاصيل عندنا يتيح لحيواناتنا أنواعا من الغذاء قلما يتمتع بها مجتمعة حيوان أى بقعة فى العالم . فى الشتاء عندنا البرسيم الذى يعتبر غذاء جيداً للماشية ولا يحتاج لتعزيزه بأى نوع آخر . والفدان يحش ثلاث أو أربع مرات معطيا فى كل مرة سبعة أطنان فى المتوسط وفى الصيف تحصل الحيوانات على البروتين من كسب بذرة القطن الذى كان إنتاجه قبل الحرب ربع مليون طن . وبجانب هذا توجد كميات من كسب السمسم أو كسب بذرة الكتان وتحصل الحيوانات على الكربوهيدرات من رجيع الكون الذى يصل إنتاجه إلى ١٠٠ ألف طن ، ومن الردة وفضلات الطحن ربع مليون طن ، وبجانب هذه

الكميات يوجد التبن والدريس والدراوة . والأسف الشديد أننا حتى اليوم لم نتعلم كيف نستفيد من هذه الكميات الكبيرة فى غذاء الحيوانات . ولكننا نصدر إلى الخارج كل إنتاجنا من الكسب قبل الحرب وكميات كبيرة من فضلات الطحن والجزء الأكبر من رجيع الكون ، ومن عجب أن البلاد التى تشترى هذه الكميات تستخدمها فى تغذية حيواناتها ثم تبيع منتجاتها فى الأسواق الخارجية . وقد كان من آثار الحرب أن اضطررنا إلى الاحتفاظ بمواد العلف هذه وذهب جزء كبير منها غذاء للماشية رغم ارتفاع أسعارها ، وقد ساعدت وفرة هذه المواد على تعويض النقص الناشىء من كثرة الاستهلاك .

وقد أصدرت الحكومة أخيراً قراراً بمنع تصدير الأعلاف أو المواد الخام الداخلة فى تكوينها .

أما عن أسواقنا وعجزها عن أن تتيح للمنتجات اللبنية فرصة التوسع المنشود ، فيرد على ذلك بأننا كنا حتى قيام الحرب الأخيرة نستورد من المنتجات الحيوانية واللبنية ما كان يقرب فى قيمته من المليون جنيه ، وأن الوارد من المنتجات اللبنية كان دائما فى ازدياد مما يدل على نمو طبقة من المستهلكين تقبل على الأنواع الممتازة من الجبن والمنتجات اللبنية كما يلاحظ أن سعر اللبن فى الإقليم المصرى أعلى منه فى البلدان الأخرى ، وفى هذا دليل على أن المنتج من اللبن ما زال أقل من الطلب وبجانب هذا فإن الإقليم المصرى وظروفه الخاصة بين بلاد الشرق الأوسط يعطيه فرصة أن يأخذ من هذه البلاد مركزاً مماثلا لمركز الدانيمرك أو هولندا من البلاد الأوربية .

أما عن العمل الفنى فالإيمان شديد بفلاحنا الذى يرجع اهتمامه بتربية الحيوان إلى آلاف السنين ، فباشر تربية السلالات المختلفة ورعايتها واستغلالها ، وقد ترك المصرى القديم لنا كثيراً من الرسوم والنقوش التى تبين أنه قد ضرب بسهم وافر فى تربية الحيوان والعناية به .

يضاف إلى هذا أن الفلاح المصرى ذكى سريع التعلم على شىء كبير من المرونة وليس أدل على هذا من أنه كان لا ينتج قبل القرن الماضى إلا أنواعاً محدودة من الحبوب والبقول ، ولكن لما طلب منه زراعة محاصيل كالقطن وقصب السكر نجح

فى زراعتها نجاحاً باهراً، ثم لما طلب منه فى السنين الأخيرة زراعة أنواع الفاكهة كالمواخ والعنب والمانجو والشليك أثبت كفايته وسرعة اقتباسه لطرق الزراعة الحديثة .

ويكفى فقط أن نثير اهتمام الفلاح ونتيح له أن يلمس منفعته إذا اتبع الطرق الحديثة فى التربية ، ونبسط له الطرق والوسائل التى يستطيع بها أن يجعل من حيواناته الرديئة حيوانات عالية الادرار ، فإذا ماقارنا هذا بنظام دقيق للإشراف والرقابة من نواحى التلقيح والتغذية والعناية الطبية كان خليقاً أن ينهض بحيواناته .

أما عن حيواناتنا فهى حقاً من حيث الكفاية الإنتاجية ليست فى مستوى البلاد الأوربية كالدانمرك وهولندا وانجلترا والولايات المتحدة ، بل هى دون ذلك بكثير. ولكن اللوم فى هذا لايعود إلا علينا ، فبينما نهضنا بنواحى الاستغلال الزراعى الأخرى نهوضاً كبيراً، كزراعة القطن، فقد أهملنا تحسين الحيوان الزراعى المصرى إهمالا شديداً ، حتى يمكن القول بأن حيواناتنا هى حيوانات الأجيال الماضية بينما الحيوانات الأوربية هى ثمرة التحسين الحديث ولكننا مع هذا نجد أن ثروتنا الحيوانية تشتمل على بعض العناصر الطيبة التى لو أولياها حقها من الرعاية لعادت علينا بالنفع العظيم ، وهذه هى مهمة مراقبة الإنتاج الحيوانى بوزارة الزراعة .